أنه شبه هذا الكلي بمتشخص جامع التمييز والتعيين واستعير التعريف الموضوع للثاني في الأول
والتلطف في ارتكاب التجوز مع أنه كان يكفيه أن يقول مثل اسم الإشارة باستغناء ذلك
كما هو الشائع في مقام التمثيل للإشارة إلى كمال الاهتمام بتوضيح هذا القسم قوله منزل
الأمر الكلي أي وهو التعريف الموضوع لمتشخص باعتبار استحضار وإنما كان كليا لصدقه على
كثير من كاسم الإشارة والضمائر والموصولات والحروف قوله منزلة المشار إليه
المعبر أي تنزل منزلته بواسطة تشبيهه به وكان عليه أن يزيد قوله الجزئي المشاهد
المحسوس لأن المعبر صادق بالمعبر في الذهن فقط وبالمعبر في الخارج واسم الإشارة إنما وضع
للثاني إلا أن يقال إنه استغنى بذلك عما هنا اتكالا على ما مر من قوله هذه جاءت قوله
الحاصل بالبيان أي بالتبيين السابق في قوله وقد يوضع له باعتبار استحضار والحاصل
أن التعريف الموضوع لمتشخص باعتبار استحضار قد تبين بقوله سابقا وقد يوضع قوله
فاستعمل فيه ذلك أي التعريف ذلك وكان على الشارح أن يزيد وصف البعد فيما تقدم بعد
قوله الكلي ولأجل أن يتفرع عليه استعمال اسم الإشارة الذي للبعيد فيه لأن التعريف الذي
موضوع للمشار إليه البعيد فلا بد من تنزيل المعنى المجازي منزلة البعيد حتى يصح استعماله
استعماله فيه إلا أن يقال إنما لم يزد وصف البعد مع المعنى المجازي وهو الكلي لأن
بعده حقيقي لتقدمه قبل محله فلو زاده لأوهم المجازي مع أنه حقيقي قوله أي كل
واحد يشير بذلك إلى أن ال للأفراد أي مسماه كل فرد من أفراد المشار
إليه والقرينة على أن المراد بالمشار إليه كل فرد لا مفهومه وصفه بالمتشخص وإضافة
مفهوم للمشار إليه للبيان قوله ملحوظا حال من المشار إليه أي حالة كون المشار
إليه ملحوظا ملحوظا أي ملحوظا على إطلاقه من غير نظر لتحققه في فرد دون فرد قوله
صفة لكل واحد في العبارة قلب والأصل صفة للمشار إليه باعتبار أن المراد به
كل واحد لا مفهومه المتشخص إنما هو التابع للمشار إليه لا لكل واحد قوله ولا يجوز
أن يكون صفة للمشار إليه أي من حيث مفهومه لأنه من حيث مفهومه كلي والمتشخص

جزئي

جزئي ولا يصح وصف الكلي بوصف الجزئي إن قلت يصح ويكون من وصف الجزء بوصف
الكل لأن الكلي جزء الجزئي قلت غرض الشارح تعيين التصويب الحقيقي وما ذكره السائل
تصويب على ضرب من التأويل والتجوز قوله على نسخة المسكنة في الأصل نسخة المسكنة
التعبير من الخبر والمراد البعض من المتبع التسليم قوله على أنه خبر هذا أي خبر
ذا من هذا قوله فيتأول أي على أنه المحذوف أي وهذا الأخبار صحيح بسبب تأويل
هذا بالتعريف أي المعنى فإن التعريف هذا موضوعة وامتناع هذا التأويل لأن وجوب
تطابق المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث فلما كان الخبر مؤنثا احتيج لتأويل المذكر
وهو إرادة البعض من المبتدأ ليحصل التطابق بينهما في التأنيث وإعادة الضمير على
ذلك المبتدأ مذكرا بعد ذلك في قوله وسماه باعتبار إرادة اللفظ فقد تضمن كلامه
الإشارة إلى اعتبار الجهتين جهة المعنى مؤنث وجهة اللفظ مذكر ثم إنه على هذه
النسخة يكون قوله وسماه إلخ جملة مستأنفة أو أنها خبر معطوفة على الخبر فلما
من عطف الجمل على المفرد لا يخفى أنه على كل حال الإخبار بموضوعة لا ثمرة فيه إذ من
المعلوم أن البعض هذا موضوعة والنزاع إنما هو فيما وضعت له فلعل الأحسن أنه
على هذه النسخة تجعل جملة وسماه حالية لا معطوفة مفيد ومعلوم أن القيد
محط الفائدة قوله وبإضافته إلى الضمير أي من إضافة موضوع للضمير وفي نسخة
بلا إضافة الضمير فهو من باب الحذف والإيصال والأصلها فإضافته للضمير قوله
على أنه بعض موضوع من قبيل الأسماء بمعنى الجامدة لا المشتقة ودفع بهذا
ما يقال إن موضوع اسم مفعول معناه ذات ثبتت لها الموضوعية وإضافته
لا تفيد تعريفا وعلى هذه النسخة يكون مبتدأ خبره المشار إليه المتشخص وهو نكرة
ولا يصح الابتداء بها إلا مع الاعتماد ولا اعتماد وحاصل الجواب أنه وإن
كان في الأصل اسم مفعول لكن لما جعل مبتدأ لم يرد منه إلا مجرد الذات فيكون
من الجوامد وإضافته تفيد تعريفها قوله وسماه أي من إضافته هو للضمير

Copyright © King Saud University